



السادة / البورصة المصرية - قطاع الأفلاص

تحية طيبة ،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامي على تقرير  
الجهاز المركزي للمحاسبات على القوائم المالية الدورية " المستقلة " للشركة في ٢٠٢٢/١٢/٣١  
وتفضلاً سعادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،





السيد الأستاذ / نبيل حسني إسكندر ميخائيل  
وكيل أول الوزارة . مدير إدارة المراقبة  
حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تحية طيبة... وبعد»

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١١٧ المؤرخ في ٢٠٢٢/٢/٢٨ م تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية  
المستقلة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ م

نشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه .

شكري حسن تعاونكم وكل عام وانتم بخير ..

وتفضوا بقبول فائق الاحترام والتقدير »

رئيس القطاع المالي

مع ماضٍ مبتهجٍ

( محاسب / علاء الدين عمر )

تحرير في ٢٠٢٢/٢/١١ م



**الرد على تقرير مراقب الحسابات على  
القوائم المالية المستقلة للشركة  
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١**

ملاحظة (١)

بلغ رصيد حساب العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٧٤٠٤٠ مليون جنيهها قبل خصم الأضمحلال البالغ ٩٥٣٤٢ مليون جنيهها وقد تبين وجود زيادة في مديونية العام الحالي بنحو ٩٣٩٠٨٠ مليون جنيه منها نحو ٤٦٥٧ مليون جنيه نتيجة اعاده تقسيم ارصده حسابات العملاء المدين بالعملة الأجنبية طبقاً لسعر صرف البنك المركزي في ٢٠٢٢/١٢/٣١ معظمها يخص الارصدة المدينه المتوقفه لعملاء التسويق والتي يرجع بعضها لعام ٢٠٢٠ تتم الشركه بزياده مخصص اضمحلال العملاء بما يتاسب مع الزياده في ارصده العملاء المدينه المتوقفه

يتبعن اتخاذ الازم بضرورة العمل على تحصيل تلك المديونيات حفاظاً على حقوق الشركة وتدعيم المخصص ليتناسب مع قيمة المديونيات المتوقفه

رد الشركة :

تفيد بأن الزيادة في الأرصدة ناتجة عن الزيادة السنوية للإدارات بالاضافة إلى فروق تقييم العملة وذلك تغير سعر الدولار الأمريكي بنحو الضعف وأثر ذلك على حركة سدادات السادة العملاء في الآونة الأخيرة من العام ذاته الا انه تم تدارك ذلك الامر حيث بلغت تحصيلات العملاء مبلغ ٧٢ مليون جنيه في يناير وفبراير من عام ٢٠٢٢

ملاحظة (٢)

تبين حصول الشركة على حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بمبلغ نحو ٢٢ مليون جنيهها بشأن المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للإعلام البالغة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٤٥٥٦ مليون جنيهها وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه لم يتم تحصيل ذلك المبلغ كما لم يتم موافقتنا باخر المستجدات بشأن تلك المديونية والطابقات التي تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للإعلام خاصة في ظل اعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع ضرورة موافقتنا بقرار التجة في حال صدوره.

نوص بضرورة العمل على سرعة تحصيل المبلغ المذكور حفاظاً على حقوق الشركة مع موافقتنا بالطابقات والقرارات المشار اليها

رد الشركة :

تفيد بأن مديونية الهيئة الوطنية للإعلام قد تم إقرار توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١ من أجل تحصيل هذه المديونية ومنها الحكم النهائي لصالح شركتنا بمبلغ ٢٢ مليون جنيه والجاري اتخاذ الازم بشأن تحصيلها في ميعاد استحقاق الصرف المبلغ لشركة مصر المقاصة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ ، وسيتم عمل التسويات المالية فور اتخاذ الإجراءات اللازمة لعملية التوزيع للأرباح مع شركة مصر المقاصة والخطف في ديسمبر ٢٠٢٣

ملاحظة (٣)

قيام الشركة بتكون مخصص قضائياً بنحو ١٠ مليون جنيهها للدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الأعلى للثقافة (شركة مصر للصوت والضوء سابقاً) والتي صدر فيها حكم اول درجه برقم (١٨٢٠) في ٢٠٢٠/٦/٩ لصالح شركة مصر للصوت والضوء والذي ألزم الشركة بسداد نحو ٢١٦٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد بنسبة ٣٪ من تاريخ المطالبة وحتى تمام السداد و تم تأييده بحكم استئناف رقم ٦٤٧٧ / ١٢٧٢ لسنة ١٤٢٧ ق ب تاريخ ٢٠٢٠/١٢/٢٢ واصبح حكم نهائى واجب النفاذ بعد تأييده بحكم النقض رقم ٢٠٠٠ لسنة ٩١ ق ب تاريخ ٢٠٢١/١١/١٢

نوص بضرورة تدعيم المخصص بالفرق لواجهة الالتزام الواجب على الشركة سداده وخاصة في ظل صدور حكم نهائى واجب التنفيذ

رد الشركة :

تفيد بأنه سيتم تدعيم المخصص خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٢م بإعادة توجيه المخصصات التي انتفي الغرض منها

ملاحظة (٤)

قيام الشركة بتكون مخصص التزامات محتملة بمبلغ ٢٢١٢ مليون جنيه و ظهر رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ١٥٨٧٩ مليون جنيه (بعد استخدام ٦٢٤٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبة القيمة المضافة والدخل عن سنوات سابقه) ، ولم نواف بأى دراسة خاصة بتكون هذا المخصص للفرض الشأن من أجله ، بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصري رقم (٢٨) الخصصات والالتزامات والأصول المحتملة .  
يتبعن موافقتنا باسس تكون هذا المخصص والدراسة الخاصة به

رد الشركة :

تفيد بأنه تم تكوين هذا المخصص تحسباً لأى التزام ضريبية محتملة ومنها الفحص الخاص بضريبة كسب العمل وضريبة القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٢ و حتى ٢٠١٩ ، وكذلك الإقرار الضريبي لضريبة دخل مركز الخدمات الإعلامية عن أعوام ٢٠١٩ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ ، ٢٠٢٢ بعد إضافة المركز بالسجل التجاري للشركة في سبتمبر ٢٠٢٢م

**ملاحظة (٥)**

عدم قيام الشركه بتكون مخصص المطالبه الوارده من مصلحه الضرائب العقاريه بنحو ٣٦٩,١٧٧ مليون جنيه نتيجة اخضاع الشركه لاحكام قانون الضريه على العقارات البنيه وقد قامت الشركه برفع الدعوي رقم ٥٦٩ لسنة ٢٠١٤ في محكمه القضاياداري بمجلس الدولة لوقف تنفيذ ما ورد بالطالبه و تم ندب خبير في الدعوي يتعين سرعه تكوين المخصص المطلوب لمقابله هذا الالتزام

رد الشركه :

نفيه بأنه سيتم عمل اللازم في ضوء أي أحكام ابتدائية قد تصدر حيث أن الشركه تعمل بنظام المناطق الحره وطبقاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ فان الشركه غير خاضعة لأى رسوم أو ضرائب ساريه في مصر

**ملاحظة (٦)**

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٢١ نحو ٩٠٢ مليون جنيه (قبل خصم الاصمحلال البالغ نحو ٥٠ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات وملخصات و مقدمات لاعمال ثانية لم تبدأ ترجع بعضاها لعام ٢٠٠٥ وذلك بعد تخفيضه بمبلغ نحو ١١ مليون جنيه بناء على توصيات الجنة التي تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (١٨) في ٢٠١٩/٣/٢١ للدراسة هذا الرصيد والذي كان مدرج سابقاً بنحو ٤٠٠ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفاده من هذه الاعمال

نوصي بضرورة اجراء الدراسة الازمة لقياس مدى كفاية الاصمحلال و اتخاذ ما يلزم من اجراءات للاستفاده من تلك الاعمال المحتفظ بها واجراء التسويفات الازمة

رد الشركه :

نفيه بأنه فيما يتعلق بمدى صحة وقانونية التنازلات التي تخص الاعمال القديمه فقد قام الشئون القانونية بالشركة باستخراج عدد أربعه صور رسمية من التنازلات عن الاعمال الفنية من مكاتب الشهر العقاري المختلفة على مستوى القاهرة الكبرى من أصل سبعه تنازلات و جاري استخراج باقي الصور الرسمية تباعاً

وقد أوصت اللجنة : بأنه لا توجد حثمه اخلال تعاقدي من جانب المتعاقدين معهم (تأليف وسيناريو وحوار) وفقاً للعقود بجانب وفاة بعضهم

كما انه بالنسبة لددة حقوق استقلال الاعمال الفنية - قصة وسيناريو وحوار - وكذلك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فانه يوجد بند يغلب العقد ينص على الآتي:

للطرف الثاني إذا انقضت مدة الحمس سنوات على تقديم المصنف المشار إليه إلى الطرف الأول يلتاجر الحق في إعادة الصرف فيه للغير ما لم يهد الطرف الأول رغبته في الاستمرار في استقلال المصنف على ان يدفع الطرف الثاني مقابل ذلك مبلغ يساوى نسبة (يحددها الطرف الأول) وهو مالم يحدث عليه ترى الجنة الاحتفاظ بهذه الاعمال والتي من الممكن استكمالها في اي وقت تراه الشركة مناسباً و يتم تفيذهها سواء ذاتياً او بالمشاركة خاصة وان الإعمال المشار اليها تتضمن اعمال لكتاب الكبار وبعضها يمثل تراثاً كبيراً و ترى الجنة كفاءة الاصمحلال الذي تمت على أساسه الدراسة.

**ملاحظة (٧)**

بلغ رصيد حساب الارباح المرحله نحو ٢٦٣٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٢١ يشمل الارباح المرحله للأكاديميه بنحو ٤٦١٥٦ مليون جنيه طبقاً للميزانيه المعدة من الاكاديميه في ٢٠٢٢/١٢/٢١ و مبلغ نحو ٤٤٠٦ مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلاميه و مبلغ نحو ١٢٠٨ مليون جنيه لباقي انشطة المدينة وقد تبين لنا بشأن الارباح المرحله الخاصة بالأكاديميه ما يلى:

- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح الحقيقة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٨/٣١ طبقاً لميزانيه الأكاديميه.
  - تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٨ حتى ٢٠١٤ على اساس اجراء مقاصة بين الارباح الحقيقة والخسائر الحقيقة في حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التي تحفقت فيها ارباح دون خصم الخسائر حيث نصف المادة ٤٤ من القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ على التوزيع من الارباح الحقيقة سنوايا وليس على رصيد الارباح المرحله
  - تم الافتراض بأن ما تم توزيعه على العاملين (في صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التي تتبعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوياً او اكثر من الحق و هو مالم يتضح لنا صحته
- نوصي بضرورة الالتزام بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ واجراء التصويب الازم لما لذلك من اثر على أرصدة المركز المالي

رد الشركه :

أولاً: بالنسبة للعاملين :

نفيه بأن الأكاديميه تعتبر نشاط من انشطة الشركة وأن العاملين بالأكاديميه ضمن العاملين بالشركة ويتم العرض على الجمعيه العامة للشركة بضوابط توزيع الارباح التي يقترحها مجلس إدارة الشركة حال اتخاذ الشركة قرار بتوزيع الارباح ومن ضمن هذه الضوابط أن تسرى على العاملين بالأكاديميه شروط وضوابط توزيع الارباح على العاملين بالشركة وكذلك مركز خدمات الاعلاميه وهذا قرار جمعيه عامه في هذا الموضوع

ثانياً: بالنسبة لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي :

نفيه بأنه يتم إعداد ميزانيه خاصة بالأكاديميه في ٢١/٨/٢١ من كل عام ويتم اعتمادها من مراقب الحسابات بفرض تقديمها لوزارة التعليم العالي ويتم تحديد صافي الربح القابل للتوزيع بهذه الميزانيه ومنها ٥٪ التي يتم سدادها للصندوق علماً بأنه يوجد خطاب ضمان لدى الوزارة صادر من الأكاديميه لضمان عدم سداد الأكاديميه لنسبيه الـ ٥٪ ولم يرد حتى تاريخه ما يخالف ذلك من وزارة التعليم العالي رغم موافقة الوزارة سنوايا بالقواعد المالية ومحدداً بها قيمة هذه النسبة

ملاحظة (٨)

- تلاحظ مخالفه الشركة للبنود ارقام ٣٢-٣٣ من معيار المحاسبة المصري رقم ١٠ اخاصل بعرض القوائم المالية و الذي يمنع صراحة اجراء مقاصة بين الإيراد و المدفوع حيث تلاحظ الآتي:
- اجراء مقاصة فيما يخص الابرادات الحقيقة مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديمية والبالغة حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٢١٥٠ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانة
  - تخفيض مصروفات الخدمات / ادارة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقيمة البينية للخدمات المقدمة للعملاء والمتمثلة في استهلاك الكهرباء، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٨٨ مليون جنيه في حين كان يجب تحصيلها على حسابات الابرادات المختصة
  - تخفيض بند المصروفات العمومية بالقيمة البينية للخدمات المقدمة للعملاء والمتمثلة في (اشتراك الانترنت/ اصدارات كارنيهات /..... الخ) بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢٩٠ مليون جنيه دون ادراجها ضمن حسابات الابرادات المختصة.
- نوصي بمراجعة عدم اجراء مقاصة بين بنود الابرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبة المصري المشار اليه

رد الشركة :

نفيدي بأن الأكاديمية هي نشاط من أنشطة الشركة وتعتبر قطاع من قطاعاته وأن الشركة لا تتربح من نفسها ويعتبر تخفيض للابرادات و المصروفات وإنما الفرض من ذلك هو إظهار الناتج التكاليفي لهذا النشاط

ملاحظة (٩)

لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها البالغة نحو ٦٦١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمدرجه بحساب الارصده الدائنه الأخرى عن الفترة من يناير ٢٠٢٠ وحتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمقررة طبقا لاحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢٠١٨ (قانون التأمين الصحي الشامل) وكذا المادتين الرابعة والخامسة من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والتي جاء بها ضمن مصادر التمويل ٢٥٪ (النinet ونصف في الالف) من جملة ابرادات الشركات أيا كان طبيعتها والتظام القانوني المخاضع له والنشاطات الفردية والهيئات العامة الاقتصادية والمهنية.

نوصي بسرعة متابعة اجراءات سداد المبلغ المذكور تفاصيلا للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م

رد الشركة :

نفيدي بأنه جاري اتخاذ اجراءات السداد بعد صدور اللائحة التنفيذية للقانون

ملاحظة (١٠)

تحملت الشركة نحو ١٠٢٥ مليون جنيه تمثل في نحو ٨١٢٢ مليون جنيه فروق الفحص الضريبي لضربيه كسب العمل (المرببات) عن الفترة من ٢٠١٢/١/١ و حتى ٢٠١٩/١٢/٣١ والقيمة المضافة وذلك نتيجة عدم قيام الشركة بخاضاع بعض بنود الدخل وما في حكمها للضريبة واستقطاعها وتوريدها لصالحة الضرائب في حينه عن الفترات المذكورة ونحو ١٢٠ مليون جنيه (غرامات مقابل التجاوز) واجبه السداد قبل ٢٠٢٢/٣/٢١

يتعين موافاتنا باسباب عدم استقطاع تلك المبالغ من العاملين وتوريدها لصالحة الضرائب في حينه و مراعاه ذلك مستقبلا تجنبا لتحمل الشركة بتلك الاعباء

رد الشركة :

نفيدي بأنه يتم خصم نسبة من ١٥٪ - ٢٠٪ من مرتبات العاملين شهريا وفقاً لاتفاقى به ضريبيه كسب العمل ويتم عمل التسويات الضريبية السنوية في نهاية كل عام خصماً أو إضافة لكل عامل ، أما نتيجة الفحص الضريبي فهو ناتج عن قيام المصلحة بخاضاع بعض بنود مصروفات من الشركة لنسبة من الضرائب مثل المزايا العينية للعاملين من وسائل انتقال أو ملابس أو علاج .. الخ . وتقوم الشركة بالسداد في نهاية كل مدة فحص من الشخص تكون لهذا الغرض

ملاحظة (١١)

قامت الشركة بتسوية مبلغ ٤٨٢ مليون جنيه (المعلم بالارصدة المدينة والدائنة ) بالقيمة رقم ٢٠٢٢/١٢/٣٧٩ قيمة محول كهربايان احتياط لم يتم توريده من هيئة كهرباء الريف طبقا للتعاقد المبرم في ١٩٩٨/١٠/٢٦ بين الشركة المصرية لمدينة الاتصال الاعلامي وهيئة كهرباء الريف لانشاء محطة محولات مدينة الاتصال الاعلامي جهد ١٢/٦٦ بتكلفة تقدر بـ ٥٠ مليون جنيه وقد تم الانتهاء من تنفيذ المحطة في عام ٢٠٠١ بتكلفة قدرها ٢٨ مليون جنيه حيث تمتلك الشركة المصرية لمدينة الاتصال الاعلامي منها ٥٠٪ والشركة المصرية للأقمار الصناعية ٤٥٪ وهي الهيئة الوطنية للاعلام ٥٪ وهو ما ترتب عليه تنازل الشركة عن محول كهربايان تبلغ قيمته السوقية الحالية نحو ١٥ مليون جنيه طبقا لتقديرات الفيزياء بالشركة .

يتعين اعادة النظر في القرار حفاظا على حقوق الشركة

رد الشركة :

نفيدي بأن قيمة المحوول وقت ارجاعه كان مبلغ ٩٠٠ ألف جنيه وأن الرصيد الدائن مبلغ ٤٠ مليون جنيه وحيث أن هذا الرصيد مر عليه أكثر من ٢٠ سنة فقد تم عمل التسوية بناء على توصيات لجنة المراجعة مع حفظ حق جميع الاطراف حال وجود رغبة في حل الموضوع وتوريده المحوول

ملاحظة (١٢)

- ظهر رصيد حساب عملاء شركة الحكير في ٢٠٢٢/١٢/٣١ مدينا بـ ٦٢٠ مليون جنيه بنيتها كما يلى:
- أ - مبلغ ٦٤٠ مليون جنيه يمثل قيمة المستحق عن مقابل حق انتفاع الماجيك عن الفترة من ٢٠٢٠/٧/٢٠ حتى ٢٠٢١/٦/٣٠ والذي تم تأجيل سداده لحين التشغيل الفعلى وذلك بناء على قرار مجلس الادارة رقم (٢٤٤) المؤرخ في ٢٠٢١/٨/٧
- ب - لم يتم الالتزام بقرار مجلس الادارة المشار اليه بشأن الزام العميل سداد كافة المستحق عليه من استهلاك كهرباء ومياه وحراسة وحق انتفاع وخلافه في مدة اقصاها نهاية شهر أغسطس ٢٠٢١ وعلى الرغم من ذلك لم يتم سداد مبلغ ١٠٦٢٠ مليون جنيه المستحق عليه حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١
- ج - كذا عدم استفادة المدينة من حصوها على نسبة ٥٪ من اجمالي الارباح السنوية المشروع طبقا لما تنص به المادة (١) فقرة (٣) من العقد الاصلى و ذلك نتيجة تكرار تأجيل افتتاح المشروع اكثر من مره من قبل شركه الحكير و كان اخر تأجيل لافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ طبقا للقرار مجلس الاداره رقم ٢٢٧ بتاريخ ٢٠٢١/١٢/٢٥ و بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٢ ، آلتقدمت شركة الحكير بخطاب لتأجيل الافتتاح حتى شهر اكتوبر ٢٢ والذى تم الموافقه عليه بجلسه مجلس الاداره رقم ٢٣٧ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٩ يتبعن موافقانا بالاجراءات التي اخذتها الشركة حال كل ما سبق وبما يضمن الحفاظ على حقوق و اموال الشركة طرف العميل

رد الشركة :

- أ - تم تأجيل الافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ نظراً لتأخير الهيئة العامة للإستثمار في إصدار التراخيص في اكتوبر ٢٢ م
- ب - تم سداد مبلغ ٥٠ مليون جنيه وحاري سداد المبلغ المتبقى نظراً لتأخر الحصول على التراخيص
- ج - تم تأجيل سداد هذا المبلغ لحين التشغيل الفعلى في اكتوبر ٢٠٢٢ وذلك لتأخير إصدار التراخيص من الهيئة العامة للإستثمار في ٢٠٢٢/١٠/١١

ملاحظة (١٣)

تم تحويل بعض العملاء بقيمة التأمين المستحق عليهم بلغ ما امكن حصره نحو ٤٤٠ مليون جنيه لعدد ٨ عملاء بدلا من تحصيله منهم بالخالفه للبند السابع من عقود الاجار و التي تتضمن يتلزم المستأجر بدفع مبلغ التأمين نقدا او بشيك مصرفي مقبول الدفع او بموجب خطاب ضمان من احد البنوك المعتمدة ولا يزيد الا بعد انتهاء فترة هذا العقد نوصي بضرورة الالتزام بما تقتضى به عقود الاجار مع ضرورة العمل على تحصيل تلك المبالغ من العملاء حفاظا على اموال و حقوق الشركة

رد الشركة :

نفيه بأن السادة العملاء المذكورين بالملحوظة متواجدون بالشركة وليس عميل جديد وان المبلغ المشار اليه هو فرق تامين او تأمين الأماكن المستأجرة عند تجديد التعاقدات ويتم خصم قيمتها من الدفعات المسددة بعد إصدار فواتير بها

ملاحظة (١٤)

تضمن حساب المدينون والارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٩٠ ألف جنيه تتمثل مديونيات بعض العاملين الذين تركوا الخدمة و فروق تسوية ضريبة كسب العمل (المرببات) عن عام ٢٠٢٠ و نحو ٣٦٨ ألف جنيه ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفوائدهم ولم يتم استردادها و اغلبها مفرحل من أعوام سابقة.

نوصي بسرعة تحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق الشركة

رد الشركة :

نفيه بأنه فيما يتعلق بمديونية العاملين الذين تركوا الخدمة نفيه بأنه تم مراعاة ذلك في الفترة الأخيرة حيث يتم خصم مبالغ تحت حساب التسوية الضريبية وسيتم دراسة هذا الرصيد واتخاذ اللازم بشأنه تحصيل تلك المديونيات حين اخلاء طفهم، و حاري استكمال إجراءات الاسترداد من مصلحة الضرائب والتي تم تقديم مستندات الاسترداد إلا أن تلك الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً مع المصلحة وقد تم مخاطبة معالي الدكتور وزير المالية في هذا الخصوص

رئيس القطاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمر)

تحرير في ٢٠٢٣/١/٣



السادة / البورصة المصرية - قطاع الأفلاص

تحية طيبة ،، وبعد

نتشرف بان نرفق لسيادتكم طيه رد الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الاعلامى على تقرير  
الجهاز المركزى للمحاسبات على القوائم المالية الدورية "المجموعة" للشركة فى ٢٠٢٢/١٢/٣١  
وتفضلاً سعادتكم بقبول وافر الاحترام والتقدير ،،

مدير إدارة  
علاقات المستثمرين  
 رئيس مجلس الادارة  
 محمود مصطفى محمود



السيد الأستاذ / نبيل حسني إسكندر ميخائيل

وكيل أول الوزارة، مدير إدارة المراقبة

حسابات الهيئة الوطنية للإعلام

تحية طيبة... وبعد»

بالإشارة إلى كتاب سيادتكم رقم ١١٨ المؤرخ في ٢٠٢٢/٢/٢٨ م تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية

المجمعة للشركة عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

نشرف بأن نرفق لسيادتكم رد الشركة على التقرير المشار إليه.

شكرين حسن تعاونكم وكل عام وانت بخير ...

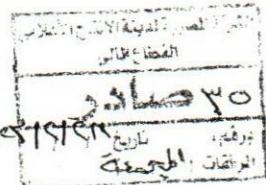
وتفضلو بقبول فائق الاحترام والتقدير «

رئيس القطاع المالي

مع خالص الشكر

(محاسب / علاء الدين عمر)

تقريرا في ٢٠٢٣/١ م



**الرد على تقرير مراقب الحسابات على  
القوائم المالية المجمعة للشركة  
عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢١/١٢/٣١**

ملاحظة (١)

بلغ رصيد حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٠٩٩٧٤ مليون جنيه، منها نحو ٤٦٥٧ مليون جنيه نتيجة اعاده تقييم ارصده حسابات العملاء المدين بالعملة الاجنبية طبقاً لسعر صرف البنك المركزي في ٢٠٢٢/١٢/٣١، معظمهما يخص الارصدة المدينه المتوقفه لعملاء التسويق والتي يرجع بعضها لعام ٢٠١٠، تم الشركة بزياده مخصص اضمحلال العملاء بما يتاسب مع الزياده في ارصده العملاء المدينه المتوقفه.

يتعين اتخاذ اللازم بضرورة العمل على تحصيل تلك المديونيات حفاظاً على حقوق الشركة وتدعم المخصص ليتناسب مع قيمة المديونيات المتوقفه.

رد الشركة:

نفيد بأن الزيادة في الأرصدة ناتجة عن الزيادة السنوية للسادة العملاء بالإضافة إلى فروق تقييم العملة وذلك لتغير سعر الدولار الأمريكي بنحو الضعف وأثر ذلك على حركة سدادات السادة العملاء في الآونة الأخيرة من العام ذاته إلا أنه تم تدارك ذلك الأمر حيث بلغت تحصيلات العملاء مبلغ ٧٢ مليون جنيه في يناير وفبراير من عام ٢٠٢٣م.

ملاحظة (٢)

تبين حصول الشركة على حكم نهائى من لجنة فض المنازعات بمبلغ نحو ٤٢ مليون جنيه بشأن المديونية المستحقة على الهيئة الوطنية للإعلام البالغة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٤٩٤٥٥٦ مليون جنيه وذلك منذ عام ٢٠١٩ وحتى تاريخه لم يتم تحصيل ذلك المبلغ كما لم يتم موافقتنا بأخر المستجدات بشأن تلك المديونية والطابقات التي تمت مع قطاعات الهيئة الوطنية للإعلام خاصة في ظل إعادة العرض على لجنة فض المنازعات مع ضرورة موافقتنا بقرار اللجنة في حال صدوره.

نوصي بضرورة العمل على سرعة تحصيل المبلغ المذكور حفاظاً على حقوق الشركة مع موافقتنا بالطابقات والقرارات المشار إليها.

رد الشركة:

نفيد بأن مديونية الهيئة الوطنية للإعلام قد تم إقرار توزيع أرباح عن عام ٢٠٢١ من أجل تحصيل هذه المديونية ومنها الحكم النهائي لصالح شركتنا بمبلغ ٤٢ مليون جنيه والجاري اتخاذ اللازم بشأن تحصيلها في ميعاد استحقاق الصرف المبلغ لشركة مصر للمقاصلة في ٢٠٢٣/١٢/٣١، وسيتم عمل التسويفات المالية فور اتخاذ الإجراءات الازمة لعملية التوزيع للأرباح مع شركة مصر للمقاصلة والحفظ في ديسمبر ٢٠٢٣م.

ملاحظة (٣)

قيام الشركة بتكون مخصص قضائياً بنحو ١٠ مليون جنيه للدعوى المرفوعة على الشركة من المجلس الأعلى للثقافة (شركة مصر للصوت والضوء سابقاً) والتي صدر فيها حكم أول درجة برقم (٨٢٠) في ٢٠٠٦/٩ في صالح شركة مصر للصوت والضوء والذي ألزم الشركة بسداد نحو ٢١٦٧ مليون جنيه بالإضافة إلى الفوائد بنسبة ٢٪ من تاريخ الطالبة وحتى تمام السداد وتم تأييده بحكم استئناف رقم ٦٤٧٧ /١٢٠٢٢ /١٢٧ لسنة ٢٠٢٠، وأصبح حكم نهائى واجب النفاذ بعد تأييده بحكم النقض رقم ٢٠٠ لسنة ٩١ في تاريخ ٢٠٢١/١١/١٣.

نوصي بضرورة تدعيم المخصص بالفرق لواجهة الالتزام الواجب على الشركة سداده وخاصة في ظل صدور حكم نهائى واجب التنفيذ.

رد الشركة:

نفيد بأنه سيتم تدعيم المخصص خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣م باعادة توجيه المخصصات التي انففي الغرض منها.

ملاحظة (٤)

قيام الشركة بتكون مخصص التزامات محتملة بمبلغ ٢٢١٢١ مليون جنيه وظهر رصيده في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بنحو ٥٨٧٩٥ مليون جنيه (بعد استخدام ٦٢٤٢ مليون جنيه قيمة فروق ضريبة القيمة الصافية والدخل عن سنوات سابقه)، ولم نتوافر بأى دراسة خاصة بتكون هذا الشخص الفرض المنشأ من أجله، بالغالب لعيار الحاسبه المصري رقم (٢٨) المخصصات والالتزامات والأصول المحتمله.

يتعين موافقتنا بأسس تكوين هذا المخصص والدراسة الخاصة به.

رد الشركة:

نفيد بأنه تم تكوين هذا المخصص تحسباً لأى اتزام ضريبية محتملة ومنها الفحص الخاص بضربيه كسب العمل وضربيه القيمة المضافة عن الفترة من ٢٠١٢ و حتى ٢٠١٩، وكذلك الإقرار الضريبي لضربيه دخل مركز الخدمات الإعلامية عن أعوام ٢٠١٩، ٢٠٢٠، ٢٠٢١، ٢٠٢٢، ٢٠٢٣، ٢٠٢٤، ٢٠٢٥، ٢٠٢٦ بعد إضافة المركز بالسجل التجاري للشركة في سبتمبر ٢٠٢٢م.

ملاحظة (٥)

عدم قيام الشركة بتكون مخصص للمطالبة الواردة من مصلحة الضرائب العقارية بنحو ١٧٧ مليون جنيه نتيجة اخضاع الشركة لاحكام قانون الضريبة على العقارات المبنية وقد قامت الشركة برفع الدعوى رقم ٥٦٩ لسنة ٧٤ في محكمة القضاء الاداري بمجلس الدولة لوقف تنفيذ ما ورد بالطابعه وتم ندب خبير في الدعوى يتعين سرعة تتوين المخصص المطلوب لمقابلة هذا الالتزام

رد الشركة :

نفيد بأنه سيتم عمل اللازم في ضوء أي أحكام ابتدائية قد تصدر حيث أن الشركة تعمل بنظام المنافق الحرة وطبقاً لقانون الاستثمار الجديد رقم ٧٢ فإن الشركة غير خاضعة لأى رسوم أو ضرائب سارية في مصر

ملاحظة (٦)

تضمن حساب مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٦٠ مليون جنيه (قبل خصم الاضمحلال البالغ نحو ٥٣٠ مليون جنيه) تمثل قيمة سيناريوهات وملخصات و مقدمات لاعمال فنية لم تبدأ ترجع ببعضها لعام ٢٠٠٥ وذلك بعد تخفيضه بمبلغ نحو ١١ مليون جنيه بناء على توصيات اللجنة التي تم تشكيلها بقرار رئيس مجلس الادارة رقم (٨) في ٢٠١٩/٣/٢١ لدراسة هذا الرصيد والذي كان مدرج سابقاً بنحو ٤٠٠ مليون جنيه ومدى امكانية الاستفادة من هذه الاعمال نوص بضرورة اجراء الدراسة اللازمة لقياس مدى كفاية الاضمحلال و اتخاذ ما يلزم من اجراءات للاستفادة من تلك الاعمال المحافظ بها واجراء التسويفات الازمة

رد الشركة :

نفيد بأنه فيما يتعلق بمدى صحة وقانونية التنازلات التي تخص الاعمال القديمة فقد قامت الشئون القانونية بالشركة باستخراج عدد أربعة صور رسمية من التنازلات عن الإعمال الفنية من مكاتب الشهر العقاري المختلفة على مستوى القاهرة الكبرى من أصل سبعة تنازلات وجرى استخراج باقي الصور الرسمية تباعاً وقد أوصت اللجنة : بأنه لا توجد ثمة اخلال تعاقدي من جانب التعاقددين منهم (تأليف وسيناريو وحوار) وفقاً للعقود بجانب وفاة بعضهم كما انه بالنسبة لمرة حقوق استقلال الإعمال الفنية - قصة وسيناريو وحوار - وكذلك حقوق الملكية الفكرية الخاصة بها فإنه يوجد بند بأغلب العقود ينص على الآتي: للطرف الثاني إذا انقضت مدة الخمس سنوات على تقديم المصنف المشار إليه إلى الطرف الأول صالح دون ان يقوم الطرف الأول بانتاجه الحق في إعادة التصرف فيه للغير ما لم يهد الطرف الأول رغبته في الاستثمار في استقلال المصنف على ان يدفع الطرف الثاني مقابل ذلك مبلغ يساوي نسبة (٧٥%) من الطرف الأول وهو مالم يحدث عليه ترى اللجنة الاحتفاظ بهذه الإعمال والتي من الممكن استكمالها في اي وقت تراه الشركة مناسباً وتم تفيذهما سواء ذاتياً او بالشراكة خاصة وان الإعمال المشار اليها تتضمن اعمال لكتاب الكتب وببعضها يمثل تراثاً كبيراً وترى اللجنة كفاية الاضمحلال الذي تمت على أساس الدراسة

ملاحظة (٧)

بلغ رصيد حساب الارباح المرحلة نحو ٢٦٣٩١ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ يشمل الارباح المرحلة الاكاديمية بنحو ٦١٥٦٤ مليون جنيه طبقاً للميزانية المعدة من الاكاديمية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وبلغ نحو ٤٨٦٠ مليون جنيه لمركز الخدمات الاعلامية وبلغ نحو ٦٢٠٨٠ مليون جنيه ليائني انشطة المدينة وقد تبين لنا بشأن الارباح المرحلة الخاصة بالاكاديمية ما يلى:

- لم يتم التوزيع الخاص بالارباح الحقيقة خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٢/٨/٣١ طبقاً للميزانية الاكاديمية
  - تم توزيع الارباح عن الاعوام ٢٠١٥ حتى ٢٠١٨ على اساس اجراء معاشرة بين الارباح الحقيقة والمحاسب الحقيقة في حين كان يجب حسابه على اساس السنوات التي تحققت فيها ارباح دون خصم المحسان حيث نصت المادة ٢٤ من القانون ٢٠١٩٧٠ لسنة ٢٠١٩٧٠ على التوزيع من الارباح الحقيقة سنوياً وليس على رصيد الارباح المرحلة.
  - تم الافتراض بأن ما تم توزيعه على العاملين (في صورة منح او علاوات او مكافآت تشجيعية او خدمات وفق النظم التي تضعها وزارة التعليم العالي) خلال السنوات السابقة حتى ٢٠١٨/٨/٣١ مساوياً او اكبر من المحقق وهو ما لم يتضح لنا صحته
- نوص بضرورة الالتزام بأحكام القانون ٥٢ لسنة ١٩٧٠ واجراء التصويب الازم لما لذلك من اثر على ارصدة المركز المالي

رد الشركة :

أولاً: بالنسبة للعاملين :

نفيد بأن الأكاديمية تعتبر نشاط من أنشطة الشركة وأن العاملين بالأكاديمية ضمن العاملين بالشركة ويتم العرض على الجمعية العامة للشركة بضوابط توزيع الأرباح التي يقرها مجلس إدارة الشركة حال اتخاذ الشركة قرار بتوزيع الأرباح ومن ضمن هذه الضوابط أن تسرى على العاملين بالأكاديمية شروط وضوابط توزيع الأرباح على العاملين بالشركة وكذلك مركز الخدمات الإعلامية وهذا قرار جمعية عامة في هذا المخصوص

ثانياً: بالنسبة لصندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية بوزارة التعليم العالي :

نفيد بأنه يتم اعداد ميزانية خاصة بالأكاديمية في ٨/٣١ من كل عام ويتم اعتمادها من مراقب الحسابات بفرض تقديمها لوزارة التعليم العالي ويتم تحديد صافي الربح القابل للتوزيع بهذه الميزانية ومنها ٢٪ التي يتم سدادها للصندوق علماً بأنه يوجد خطاب ضمن لدى الوزارة صادر من الأكاديمية لضمان عدم سداد الأكاديمية نسبة ال٢٪ ولم يرد حتى تاريخه ما يخالف ذلك من وزارة التعليم العالي رغم موافاة الوزارة سنوياً بالقوانين المالية ومحدداً بها قيمة هذه النسبة

ملاحظة (٨)

- تلاحظ مخالفه الشركة للبنود رقم ٢٣-٢٢ من معيار المحاسبه المصري رقم ١٠ الخاص بعرض القوائم المالية و الذي يمنع صراحة اجراء مقاشه بين الابراد و المصرف حيث تلاحظ الآتي:
- اجراء مقاشه فيما يخص الابرادات الحقيقه مقابل حق استغلال المساحات المستحقة على الاكاديميه والبالغه حتى ٢٠٢٢/١٢/٢١ نحو ٣٢٦٥٠ مليون جنيه عن طريق خصمها من مصروفات الصيانه
  - تخفيض مصروفات الخدمات /اذارة في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بالقيمه البيعية للخدمات المقدمه للعملاء والمتمثله في استهلاك الكهرباء، بلغ ما امكن حصره منها نحو ٢٨٨ مليون جنيه في حين كان يجب تحديدها على حسابات الابرادات المختصة
  - تخفيض بند المصروفات العموميه بالقيمه البيعية للخدمات المقدمه للعمالء والمتمثله في (اشتراك الانترنت/اصدار كارنيهات /.....) بلغ ما امكن حصره منها حتى ٢٠٢٢/١٢/٢١ نحو ٢٩ مليون جنيه دون ادراجه ضمن حسابات الابرادات المختصة .  
نوصي بمراعاة عدم اجراء مقاشه بين بنود الابرادات و المصروفات و الالتزام بما ورد بمعيار المحاسبه المصري المشار اليه

رد الشركة :

نفيـد بأنـ الأكـادـيمـيـهـ هيـ نـشـاطـ منـ أـنـشـطـهـ الشـرـكـهـ وـتـعـتـبـرـ قـطـاعـ منـ قـطـاعـهـ وـأـنـ الشـرـكـهـ لـاـ تـرـجـعـ مـنـ نـفـسـهـ وـيعـتـبـرـ تـضـخـيمـ لـلـإـبـرـادـ وـالـمـصـرـوفـاتـ وـإـنـماـ الغـرـضـ مـنـ ذـلـكـ هوـ إـظـهـارـ النـاتـجـ  
الـتـكـالـيفـيـهـ لـهـذـاـ النـشـاطـ

ملاحظة (٩)

لم تقم الشركة بسداد قيمة المساهمة التكافلية المستحقة عليها البالغه نحو ٤٤٠ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٢١ و المدرجه بحساب الارصده الدائنه الأخرى عن الفترة من يناير ٢٠٢٠ و حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١ والمقرره طبقاً لاحكام المادة رقم ٤٠ من القانون رقم ٢٠١٨ (قانون التأمين رقم ٢٠١٨) وكذا المادتين الرابعة والخامسه من اللائحة التنفيذية للقانون سالف الذكر والتي جاء بها ضمن مصادر التمويل ٢٥٪ (اثنين ونصف في الاف) من جملة ابرادات الشركات أي كان طبيعتها والنظام القانوني الخاضعه لها والمشات الفردية والهيئات العامة الاقتصادية والمهنية .  
نوصي بسرعة متابعة اجراءات سداد المبلغ المذكور تفادي للعقوبات الواردة بقانون التأمين الصحي الشامل رقم (٢) لسنة ٢٠١٨م

رد الشركة :

نـفيـدـ بـأنـ جـارـيـ اـتـخـاذـ إـجـراءـاتـ السـدـادـ بـعـدـ صـدـورـ الـلـائـحـةـ التـنـفـيـذـيـةـ لـلـقـانـونـ .

ملاحظة (١٠)

تحمـلتـ الشـرـكـهـ نحو ١٠٢٢٥ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ تـمـثـلـ فيـ نحو ٨١٢٢ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ فـرـوقـ الـخـصـصـ الضـرـبـيـيـنـ لـضـرـيـهـ كـسـبـ الـعـمـلـ (ـالـرـبـيـاتـ)ـ عـنـ الـفـتـرـهـ مـنـ ٢٠١٢/١/١ـ وـحـتـىـ ٢٠١٩/١٢/٣١ـ وـالـقـيـمةـ الـضـافـهـ وـذـلـكـ تـيـجـهـ عـدـمـ قـيـامـ الشـرـكـهـ بـيـاخـضـاعـ بـعـضـ بـنـوـدـ الـدـخـلـ وـمـاـ فـيـ حـكـمـهـ لـلـضـرـيـهـ وـاستـقـطـاعـهـ وـتـوـرـيـدـهـ لـمـلـصـحـهـ الـضـرـابـ فيـ حـيـنـهـ عـنـ الـفـتـرـاتـ الـمـذـوـرـةـ وـنـحوـ ٢١١٢ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ (ـغـرـامـاتـ مـقـابـلـ تـجـاـوـزـ)ـ وـاجـهـ السـدـادـ قـبـلـ ٢٠٢٣/٢/٣١ـ  
يـتـعـينـ موـافـاتـناـ بـاسـبابـ عـدـمـ اـسـتـقـطـاعـ تـكـالـيفـ الـضـرـابـ فيـ حـيـنـهـ وـمـرـاعـاهـ ذـلـكـ مـسـتـقـبـلاـ تـجـبـيـاـ لـتـحـمـلـ الشـرـكـهـ بـتـكـالـيفـ

رد الشركة :

نـفيـدـ بـأـنـ خـصـنـةـ مـنـ ١٥ـ ٢٠ـ مـنـ مـرـتـبـاتـ الـعـالـمـينـ شـهـرـيـاـ وـفقـاـ لـاـتـقـضـيـهـ بـهـ ضـرـيـهـ كـسـبـ الـعـمـلـ وـيـتمـ عـمـلـ التـسوـيـاتـ الضـرـبـيـهـ السـنـوـيـهـ فيـ نـهاـيـهـ كـلـ عـامـ خـصـمـاـ أوـ إـضـافـهـ لـكـلـ عـاملـ ،ـأـمـاـ نـيـجـهـ الـفـحـصـ الضـرـبـيـ فـهـيـ نـاتـجـ عـنـ قـيـمـ الـمـلـصـحـهـ يـاـخـضـاعـ بـعـضـ بـنـوـدـ الـدـخـلـ وـمـاـ فـيـ حـكـمـهـ لـلـضـرـيـهـ وـاستـقـطـاعـهـ وـتـوـرـيـدـهـ لـمـلـصـحـهـ الـضـرـابـ فيـ حـيـنـهـ عـنـ الـفـتـرـاتـ الـمـذـوـرـةـ وـتـقـومـ الشـرـكـهـ بـالـسـدـادـ فيـ نـهاـيـهـ كـلـ مـدـدـ فـحـصـ مـنـ الـخـصـصـ الـمـكـونـ لـهـذـاـ الفـرـضـ .

ملاحظة (١١)

قـامـتـ الشـرـكـهـ بـتـسوـيـةـ مـبـلـغـ ٣٤٨٢ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ (ـالـمـعـلـ بـالـأـرـصـدـةـ الـمـدـيـنـةـ وـالـدـائـنـةـ)ـ بـالـقـيـدـ رقمـ ٢٠٢٢/١٢/٣٧٩ـ قـيـمـةـ مـحـولـ كـهـربـاـيـسـ اـحـتـيـاطـ لـمـ يـتـورـيـدـهـ مـنـ هـيـنـهـ كـهـربـاءـ الـرـيفـ طـبـيـقاـ  
لـلـتـعـاقـدـ الـبـرـمـ فيـ ١٩٩٨/١٠/٢٦ـ بـيـنـ الشـرـكـهـ الـمـصـرـيـهـ لـمـديـنـةـ الـاـتـنـاـجـ الـاعـلـامـ وـهـيـنـهـ كـهـربـاءـ الـرـيفـ لـاـنشـاءـ مـحـولـاتـ مـدـيـنـةـ الـاـتـنـاـجـ الـاعـلـامـ جـهـدـ ١٢/٦ـ بـتـكـلـفـةـ تـقـدـيرـيـهـ نحوـ ٥٠ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ وـقـدـتـ الـاـتـهـاءـ مـنـ تـنـفـيـذـ الـمـحـصـهـ فيـ عـامـ ٢٠٠٠ـ بـتـكـلـفـةـ قـدـرـهـاـ ٢٨ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ حيثـ تـمـتـكـ الشـرـكـهـ الـمـصـرـيـهـ لـمـديـنـةـ الـاـتـنـاـجـ الـاعـلـامـ جـهـدـ ٥٥ـ وـالـشـرـكـهـ الـمـصـرـيـهـ لـلـاـقـمـارـ الصـاعـيـهـ ٢٥ـ وـاـلـيـنـهـ الـوطـنـيـهـ لـلـاعـلـامـ ٢٥ـ وـهـوـ مـاـ تـرـتـبـ عـلـيـهـ تـازـلـ الشـرـكـهـ عـنـ مـحـولـ كـهـربـاـيـسـ تـبـلـغـ قـيـمـةـ الـسـوقـيـهـ اـخـالـيـهـ نحوـ ١٥ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ طـبـيـقاـ لـتـقـدـيرـاتـ الـفـنـيـنـ بـالـشـرـكـهـ .  
يـتـعـينـ اـعـادـةـ النـظرـ فـيـ الـقـرـارـ حـفـاظـاـ عـلـىـ حـقـوقـ الشـرـكـهـ .

رد الشركة :

نـفيـدـ بـأـنـ قـيـمـةـ الـمـحـولـ وـقـتـ اـرـجـاعـهـ كـانـ مـبـلـغـ ٩٠٠ـ أـلـفـ جـنـيـهـ وـأـنـ الرـصـيدـ الدـائـنـ بـلـغـ ٤٠ـ مـلـيـونـ جـنـيـهـ وـحيـثـ أـنـ هـذـاـ الرـصـيدـ مـرـعـيـهـ عـلـيـهـ أـكـثـرـ مـنـ ٢٠ـ سـنـةـ فـقـدـتـ عـمـلـ التـسوـيـهـ بـنـاءـ عـلـىـ تـوـصـيـاتـ لـجـهـ الـمـارـجـعـ معـ حـفـظـ حـقـ جميعـ الـأـطـرافـ حـالـ وجودـ رـغـبـهـ فيـ حلـ الـمـوـضـعـ وـتـورـيـدـ الـمـحـولـ .

ملاحظة (١٢)

تلاحظ مخالفة الشركة للفقرة ١٩ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ٤٤ الخاص بالقواعد المالية المجمعه و الذي يشير الى استخدام سياسات محاسبية موحدة حيث قامت الشركة التابعة بموجب قرار مجلس ادارتها في ٢٠٢١/١٢/٢١ بتعديل معدلات الاحلاك عن معدلات الاحلاك المتفقه مع معدلات الاعلامي في مدينة الاتصالات في مصر وذلك بناء على توصيات الشركة القابضة والتى اعدت القواعد المالية المجمعه حتى تظهر نتائج الاعمال المجمعة على حقيقتها

رد الشركة :

نفي بأن يتم اتباع نفس سياسات الاحلاك في الشركتين و هي طريقة القسط الثابت طبقاً للفقرة ٦٢ من معيار المحاسبة المصري المعدل رقم ٤٤ الخاص بالأصول الثابتة و اهلاكتها اما بخصوص معدلات الاحلاك فيتم تحديدها حسب طبيعة النشاط

ملاحظة (١٣)

لم يتم موافاتنا بتقرير الجهاز المركزي للمحاسبات عن اعمال الفحص للشركة التابعة ( العربية الفنديه ) حتى تاريخ انتهاء الفحص على الرغم من سابق طلبنا لها بخطابنا بتاريخ ٢٠٢٢/١/٢٢

رد الشركة :

نفي بأنه ورد تقرير الجهاز المركزي للشركة التابعة بعد ورود التقرير

ملاحظة (١٤)

ظهر رصيد حساب عملاء شركة الحكير في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بمقدار ٦٢٠ مليون جنيه بينما كان ٣٠ مليون جنيه بمقدار ٢٠٢٢/١٢/٣١.

أ- مبلغ ٦٤٠ مليون جنيه يمثل قيمة المستحق عن مقابل حق انتفاع الماجيك عن الفترة من ٢٠٢١/٦/٣٠ حتى ٢٠٢٠/٧/٢٠٢٠ وذلك تم تأجيل سداده لحين التشغيل الفعلى وذلك بناء على قرار مجلس الادارة رقم (٢٢٤) المؤرخ في ٢٠٢١/٨/٧

ب- لم يتم الالتزام بقرار مجلس الادارة المشار اليه بشأن الزام العميل بسداد كافة المستحق عليه من استهلاك كهرباء ومياه وحراسة وحق انتفاع وخلافه في مدة اقصاها نهاية شهر أغسطس ٢٠٢١ وعلى الرغم من ذلك لم يتم سداد مبلغ ٦٢٠ مليون جنيه المستحق عليه حتى ٢٠٢٢/١٢/٣١

ج- كما عدم استفادة المدينة من حصولها على نسبة ٥٪ من اجمالي الارباح السنوية للمشروع طبقاً لما تنص به المادة (٣) من العقد الاصلی وذلك نتيجة تكرار تأجيل افتتاح المشروع اثمر من مرد من قبل شركة الحكير و كان اخر تأجيل لافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ طبقاً لقرار مجلس الادارة رقم ٢٢٧ بتاريخ ١٨ سبتمبر ٢٠٢٢ اتفقىت شركة الحكير بخطاب تأجيل الافتتاح حتى شهر اكتوبر ٢٠٢٣ والذي تم الموافقة عليه بجلسه مجلس الادارة رقم ٢٣٧ بتاريخ ٢٠٢٢/١١/٩

يعتبر موافاتنا بالاجراءات التي اتخذتها الشركة حال كل ما سبق و بما يضمن الحفاظ على حقوق و اموال الشركة طرف العميل

رد الشركة :

أ- تم تأجيل الافتتاح في اكتوبر ٢٠٢٢ نظراً لتأخير الهيئة العامة للاستثمار في اصدار التراخيص في اكتوبر ٢٠٢٢

ب- تم سداد مبلغ ١٥ مليون جنيه و جاري سداد المبلغ المتبقى نظراً لتأخر الحصول على التراخيص

ج- تم تأجيل سداد هذا المبلغ لحين التشغيل الفعلى في اكتوبر ٢٠٢٣ وذلك لتأخير اصدار التراخيص من الهيئة العامة للاستثمار في ١١/١٠/٢٠٢٢

ملاحظة (١٥)

تم تحويل بعض العملاء بقيمة التأمين المستحق عليهم بـ ٦٤٠ مليون جنيه لعدد ٨ عملاء بدلاً من تحصيله منهم بالمخالفة للبند السابع من عقود الاجار و التي تتضمن يلتزم المستأجر بدفع مبلغ التأمين نقداً او بشيك مصرفي مقبول الدفع او بمحض خطال ضمان من احد البنوك المعتمدة و لا يزيد الا بعد انتهاء فترة هذا العقد

نوصي بضرورة الالتزام بما تتضمن به عقود الاجار مع ضرورة العمل على تحصيل تلك المبالغ من العملاء حفاظاً على اموال و حقوق الشركة

رد الشركة :

نفي بأن السادة العملاء المذكورين بالملحوظة متواجدون بالفعل بالشركة وليس عميل جديد وان المبلغ المشار اليه هو فرق تامين او تامين الأماكن المستأجرة عند تجديد التعاقدات و يتم خصم قيمتها من الدفعات المسددة بعد اصدار فواتير بها

ملاحظة (١٦)

تضمن حساب المدينون والارصدة المدينة الاخرى في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٩٩٠ ألف جنيه تمثل مديونيات بعض العاملين الذين تركوا الخدمة و فروق تسوية ضريبة كسب العمل (المرتبات) عن عام ٢٠٢٠ و نحو ٣٦٨ ألف جنيه ضريبة المبيعات التي قامت الشركة بسدادها لبعض الموردين بفوایرهم ولم يتم استردادها و اغلبها مُرحل من أعوام سابقه نوصي بسرعة تحصيل تلك المبالغ حفاظا على حقوق الشركة

رد الشركة :

نفيد بأنه فيما يتعلق بمديونية العاملين الذين تركوا الخدمة نفيد بأنه تم مراعاة ذلك في الفترة الأخيرة حيث يتم خصم مبالغ تحت حساب التسوية الضريبية وسيتم دراسة هذا الرصيد واتخاذ اللازم بشأنه تحصيل تلك المديونيات حين اخلاء طرفهم ، و جاري استكمال إجراءات الاسترداد من مصلحة الضرائب والتي تم تقديم مستندات الاسترداد ، إلا أن تلك الإجراءات تستغرق وقتاً طويلاً مع المصلحة وقد تم مخاطبة معايي الدكتور وزير المالية في هذا الموضوع

رئيس القطاع المالي

(محاسب / علاء الدين عمر)

تحريرا في ٢٠٢٢/١/٤